

Distr.: General
20 October 2017
Arabic
Original: Russian



الدورة الثانية والسبعون

البند ٤٢ من جدول الأعمال

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي

والتجاري والمالي الذي تفرضه

الولايات المتحدة على كوبا

رسالة مؤرخة ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه نداءً موجهًا من مجلس الدوما بالجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي إلى
الجمعية العامة للأمم المتحدة وبرلمانات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات البرلمانية الدولية
بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على جمهورية كوبا (انظر المرفق).

وأكون ممتنًا لو جرى تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في
إطار البند ٤٢ من جدول الأعمال.

(توقيع) ف. نيبينزيا



مرفق الرسالة المؤرخة ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

مجلس الدوما بالجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي

الدورة السابعة

نداء موجه من مجلس الدوما إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة وبرلمانات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات البرلمانية الدولية بشأن ضرورة إنهاء الحصار التجاري والاقتصادي والمالي المفروض على جمهورية كوبا

يدعو مجلس الدوما بالجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبرلمانات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والمنظمات البرلمانية الدولية إلى حث الولايات المتحدة الأميركية على إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على جمهورية كوبا.

ويعيد مجلس الدوما تأكيد الموقف الوارد في بياناته ونداءاته على مدى عدة سنوات بشأن سياسة واشنطن المتعلقة بالجزءات المفروضة على جمهورية كوبا.

وعلى مدى أكثر من ٥٠ عاماً، وبما يتنافى مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، تمارس الولايات المتحدة الأميركية ضغوطاً اقتصادية على جمهورية كوبا من جانب واحد. والجزءات التي تفرضها واشنطن على مدى سنوات عديدة لا تعرقل نمو الاقتصاد الكوبي فحسب، بل لا تراعي أيضاً حقوق المواطنين الكوبيين ومصالحهم المشروعة، بما في ذلك ما يتعلق بتوفير الأدوية والسلع الأساسية.

لقد تجاهلت واشنطن منذ أمد بعيد القرارات المتعلقة بضرورة إنهاء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأميركية على كوبا، والتي تُعتمد بأغلبية مطلقة من الأصوات في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، امتنعت الولايات المتحدة الأميركية عن التصويت على القرار، وهو أمر يمكن أن يعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح. بيد أنه لم يجر متابعة هذه الخطوة.

وتتحدى تماماً السياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة الأميركية فيما يتعلق بدولة مستقلة مجاورة مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. ووفقاً لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، فلكل دولة حق غير قابل للتصرف في اختيار نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي دون تدخل من أي نوع من دولة أخرى.

وتطبيع العلاقات الثنائية مع هافانا الذي أعلنته واشنطن، والإقرار بأن السياسة المتبعة تجاه كوبا عفا عليها الزمن، والتخفيف من بعض جوانب الحصار، وتبادل البعثات الدبلوماسية، لم يؤد عملياً إلى رفع معظم القيود والجزاءات المفروضة على الدولة الكوبية وشعبها.

وعلى الرغم من التوقعات، فإن العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة لا تتحسن بالفعل. بل على النقيض من ذلك، فإن العملية تميل إلى التباطؤ؛ ولم يحرز أي تقدم بشأن المسائل التي تكتسب أهمية أساسية للحوار بين واشنطن وهافانا. والتصريحات الصادرة عن سلطات الولايات المتحدة الموجهة إلى كوبا، والحادة بشكل مثير للقلق والتي يجري إصدارها في أبرز الساحات، بما في ذلك المتعلقة بالمنظمات الدولية، تشير إلى إحياء عناصر المواجهة التي تحدد بتقويض الاتفاقات التي تم التوصل إليها من قبل.

ويرحب نواب مجلس الدوما بتطلعات شعوب العالم، بما فيها شعب الولايات المتحدة، لتحقيق رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على جمهورية كوبا والتطبيع السريع للعلاقات بين كوبا والولايات المتحدة.

ويدعو مجلس الدوما إدارة الولايات المتحدة إلى التوقف عن عرقلة أعمال الحقوق السيادية لكوبا - حرية التجارة والملاحة الدوليتين والتعاون التجاري والاقتصادي والمالي مع جميع الدول بما يحقق منفعة متبادلة للجميع - وعدم وضع نفسها ضد المجتمع الدولي، الذي يطالب بقوة برفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على جمهورية كوبا في أقرب وقت ممكن واحترام مبادئ القانون الدولي وقواعده المقبولة عموماً، بما في ذلك مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

لقد ظل الكوبيون يقاومون بقوة العدوان الخارجي والعقوبات القاسية لعقود، مما يدل على عدم جدوى الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي. ولا يمكن للحصار، الذي ظل سارياً منذ عام ١٩٦٢، أن يسحق الشعب الكوبي، الذي تشكل حرية الوطن أهم قيمة.

وإقراراً بالدور التنسيقي الرئيسي للأمم المتحدة في العلاقات الدولية، يدعو مجلس الدوما الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبرلمانات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات البرلمانية الدولية إلى أن تجهر بآرائها بحزم من أجل رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وأن تتخذ خطوات عملية تحقيقاً لهذه الغاية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، من خلال مختلف أشكال التعاون الدولي.

(توقيع) ف.ف. فولودين

رئيس مجلس الدوما بالجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي موسكو

٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧